

اقتصاد

أكثر من ١,٥٥ مليون موظف و٥٥٠ ألف متقاعد استفادوا من زيادة الرواتب

الحد الأدنى للرواتب أصبح ٤٧٦٧٥ ليرة.. والزيادة كانت ١٠٠ بالمئة في بعض الحالات والتكلفة تجاوزت ٤٩٥ مليار ليرة

العام ممن رواتبهم دون ٥٥ ألف ليرة (ولا تقل عن ٤٧,٦ ألف ليرة) نحو ٣٦,٥٪، من إجمالي المشتغلين في القطاع، على حين كانت النسبة نحو ٥,٣٪ من رواتبهم دون ١٥ ألف ليرة، و٣,٤٪ لمن رواتبهم أعلى من ١٥ ألفاً وتصل هذا وأصدر السيد الرئيس بشار الأسد يوم الخميس الماضي المرسوم التشريعي رقم ٢٣ لعام ٢٠١٩ القاضي بإضافة مبلغ ٢٠ ألف ليرة سورية إلى الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة لكل من العاملين المدنيين والعسكريين، بعد إضافة التعويض المعيشي الممنوح إلى الفئات المستفيدة من أحكام المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠١٧ وأحكام المرسوم التشريعي رقم ١٣ لعام ٢٠١٦ إلى الرواتب والأجور المقطوعة وبعد جزءاً منها.

كما أصدر السيد الرئيس بشار الأسد يوم الخميس الماضي المرسوم التشريعي رقم ٢٤ لعام ٢٠١٩ القاضي بمنح أصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين والمدنيين المشمولين ضمن القوانين وأنظمة التقاعد والتأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية النافذة زيادة قدرها ١٦ ألف ليرة سورية بعد إضافة التعويض المعيشي الممنوح بموجب المادة ٣ من المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠١٥ والرسوم التشريعي رقم ١٣ لعام ٢٠١٦ إلى المعاش التقاعدي.



وبالعودة إلى إحصائيات قوة العمل للمشتغلين في القطاع العام حسب المجموعة الإحصائية ٢٠١٨، نلاحظ تغير فئات الرواتب بعد الزيادة، فصبح نسبة المشتغلين في القطاع

عدد الموظفين في القطاع العام إلى ١,٦ مليون في عام ٢٠٢٠، وهذا ما يحتاج إلى توضيح من الجهات المعنية.

وقد نوه الوزير بأنه ستم إضافة مبلغ ٣١٥٠٠

علي نزار الأغا

في ظل حصار اقتصادي خانق، وغياب شبه تام للموارد الدولية، وحرب مستمرة على الإرهاب، بات الحديث عن زيادة الرواتب التي أصدرها السيد الرئيس الجمهوري بشار الأسد الخميس الماضي ينسب معجزة اقتصادية، استقبلها المواطن والموظف خصوصاً بارتياح كبير، شرط ألا تترك الأسعار، وهذا ما تعمل عليه وزارة التموين.

وفي التفاصيل، كشف وزير المالية مأمون حمدان في لقاء مع القناة السورية مساء الخميس الماضي بأن تكلفة زيادة الرواتب في عام ٢٠٢٠ تبلغ ٤٩٥ مليار ليرة و٣٦٨ مليون ليرة سورية. ما يمكننا استنتاجه، ومراجعة بيانات قوة العمل في المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨ التي ينشرها المكتب المركزي للإحصاء، أن عدد الموظفين والمتقاعدين المستفيدين من زيادة الرواتب يتجاوز ٢,١ مليون، منهم أكثر من ١,٥٥ مليون موظف في القطاع العام، وما يزيد على ٥٥٠ ألف متقاعد، يستلمون معاشاتهم من مؤسسة التأمين والمعاشات، مع تقدير بوصول

سليمان: ضبط الأسعار مستحيل والمطلوب منع الاحتكار واعتباره جريمة وطنية فضلية: عندما تضخ الحكومة ٥٠٠ مليار ليرة فعليها أن تعرف إلى أين؟

رامز محفوظ

صرح الخبير الاقتصادي عابد فضلية لـ«الوطن» بأن الحفاظ على الأثر الإيجابي لزيادة الرواتب يتم من خلال منع الاحتكار من أجل توفير المزيد من العرض لما قد يتحقق في زيادة الطلب. وأشار إلى وجود كتلة نقدية جديدة بحدود ٥٠٠ مليار ليرة سورية، معظمها ستظهر بالطلب في الأسواق على السلع، ومنها غذائي ضروري، وبالتالي فيجب مرونة الطلب بدلالة الدخل يجب أن تكون الحكومة على دراية عندما تأخذ ١,٥ مليون عائلة مبلغ ٢٠ ألف ليرة زيادة سوف تضخ في السوق؛ من هي هذه العائلات التي ستوجه نحو زيادة الطلب على السلع الغذائية والضرورية، لافتاً إلى أن بعض العائلات التي دخلها مرتفع ستوجه هذه الزيادة إلى مزيد من السلع الكمالية التي كانت محرومة منها، مبيناً أنه إذا تمت معرفة مرونة الطلب بدلالة الدخل لهذه الفئات فيجب على الحكومة توفير عرض مناسب لكي لا يكون الطلب أكثر من العرض. ولفت إلى أن زيادة الإنتاج وتدوير عجلة الإنتاج لكافة أصناف السلع الغذائية والضرورية مطلوبة حالياً، وتؤدي إلى زيادة العرض لكي يتناسب مع الطلب المتوقع من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي لتحريك عجلة الإنتاج وتوفير فرص عمل، وبالتالي فإن الإنتاج هو أفضل الوسائل اليوم.

وتوه فضلية بأنه يجب على المؤسسة السورية للتجارة والتي تعتبر جهة تدخل إيجابي أن تتوقع وتدرس ما

هو الطلب المتوقع، والزيادة في الطلب المتوقعة، وعلى أي السلع، ويجب أن تجهز نفسها وتضع المنتج المطلوب في العرض حتى لا يصبح هناك اختناق العرض، مشيراً إلى أن هذه خطوة أساسية تقوم بها الحكومة، مبيناً أن دور السورية للتجارة يجب أن يكون بتوفير ما هو غير متوفر، وتتيح ما هو متوفر، وأن تبقى السلع الغذائية والضرورية دائماً متاحة في السوق السورية، متوقفاً أن تصبح هناك زيادة في الطلب على المواد الغذائية الضرورية مثل اللحوم والأجبان والألبان.

قدرة محدودة

أكد رئيس قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان لـ«الوطن» بأنه من المتعارف عليه أنه عند كل زيادة في الرواتب تحاول وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تنشط جهازها الرقابي من أجل منع ارتفاع الأسعار، وبالتالي الحفاظ على القوة الشرائية للزيادة، قدر المستطاع، لكن ثبت عملياً في معظم هذه الحالات أن قدرة الوزارة على ضبط الأسعار محدودة جداً رغم نية الحكومة ونية الوزارة منع ارتفاع الأسعار.

وأشار إلى أن المشكلة تكمن في الدور الذي تتخذه وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنه يمكن أن تقوم به، وهو في حقيقة الأمر ليس دورها لوحدنا على الإطلاق، فالدور الأساسي لمنع ارتفاع الأسعار ليس منوطاً بالوزارة وحدها، بل بالاتحادات المهنية

أيام التموين والتجار.. وإجراءات صارمة بحق المراقب المرتشي لا الخطيب لـ«الوطن»: إغلاق ٣٨ محلاً لرفع الأسعار في دمشق أمس والوزير يشدد على تكثيف الرقابة

علي محمود سليمان

صرح مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخطيب لـ«الوطن» بأن الوزارة تشددت في إجراءاتها لضبط الأسواق لمنع رفع الأسعار بعد صدور مرسومي زيادة الرواتب والأجور الخميس الماضي. وأوضح أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك وعم بضرورة تكثيف الرقابة على الأسواق، وخاصة للسلع والمواد الغذائية الأساسية لمنع العبث بوفرة المواد والتلاعب بأسواقها. مع التأكيد بأن تكون العقوبات رادعة وصارمة، بحيث يتم إغلاق المحل التجاري على أي زيادة للأسعار مهما كانت نسبته، بينما كان يتم الإغلاق سابقاً في حال زادت نسبة رفع الأسعار عن ٢٠ بالمئة، ويتراوح الإغلاق ما بين ثلاثة أيام إلى الشهر.

وتوه بأن الحالات التي يتم إحالتها إلى القضاء موجودة وتفاوتت بحجم نوع المخالفة، مثل مخالقات التمتع من البيع والغش والتدليس والاتجار بالمواد المدعومة من الدولة، وانتهاء الصلاحية، بينما هناك مخالقات تتم مخالفتها بالغرامة المالية مثل عدم الإعلان عن الأسعار، بالإضافة إلى تكرار المخالفة حيث لا تتم معاملة من يأخذ خصميين ليرة زيادة عن الأسعار مثل من يأخذ ألف ليرة لنفس المادة، مع متابعة دقيقة لضبط حالات الغش والتدليس وخاصة في الورشات غير المرخصة الموجودة في الأحياء الشعبية والأرياف.

ولفت إلى أن دوريات حماية المستهلك تتابع بشكل يومي وديق الفواتير المدفولة ما بين حلقات الوساطة التجارية من المسورد إلى تاجر الجملة وصولاً إلى بائع المفرق، وقد تم يوم أمس تنظيم ٣٨ ضبطاً على تجار جملة بمخالقات البيع بسعر زائد لمواد السكر والأرز والبن والزيوت والمتم والشاي والفول والحمص بمناطق الزرة ودمر وكفرسوسة والمجان وباب سريجة ومسكن برزة، ومخالقات عدم إعطاء فواتير شراء لبائعي المفرق وعدم مسك فواتير بسوق الزبلطان.



مخالفة تصل عن مراقب يتقاضى الرشوة سبتم اتخاذ إجراءات صارمة بحق، وحتى الآن لم تصل أي شكوى على قاضي رشاي من قبل مراقبين، وبالعكس فإن الشكاوى تصل من التجار على تشدد المراقب في المخالفة. هذا وقامت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق بحملة ترميم نوعية على الأسواق التي ركزت على المواد الغذائية الأساسية للمواطنين في إطار الجهود التي تبذلها لضبط الأسعار بالأسواق والمخالفين.

وأكد مدير التجارة الداخلية بريف دمشق لؤي سالم أمس أنه تم تنظيم ١٤٩ ضبطاً تمييزياً وإغلاق ١٨ محلاً تجارياً خلال أيام الخميس والجمعة والسبت، جميعها تتعلق بتقاضي زيادة في الأسعار، وعدم الإعلان عن الأسعار، وحيازة مواد مجبولة المصدر، وبيع مواد فاسدة، وإبراز فواتير غير نظامية، وعدم إبراز فواتير.

وبين الخطيب أن الشكوى من قلة عناصر دوريات رقابية حماية المستهلك تعاملت معها الوزارة المواد الغذائية الأساسية حتى الآن، حيث إن المواد متوافرة بالأسواق، ولم تشهد الأسواق حتى الآن نقصاً في سلعها، ومع ذلك فإن الوزارة تشدد في ضبط هذه الحالات وخاصة لتأجيرة رفع أسعار مواد واستغلال زيادة الطلب عليها. وأشار الخطيب إلى أن الحديث عن أن الضجة الحالية حول زيادة الأسعار يعتبر فرصة للمراقبين لتقاضي الرشوى من التجار هو مجرد إشاعات، والوزارة متشددة وحازمة جداً في هذا الأمر وأي

الدولار يلعب أسعار المواد في الحسكة

الحسكة - دحام السلطان

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الحسكة إغناطيوس كسيو لـ«الوطن» أن أسعار بعض المواد في أسواق المحافظة شهدت ارتفاعاً نتيجة للتذبذب أسعار الصرف أمام القطع الأجنبي، الذي تأكد بارتفاع سعر الدولار بشكل ملحوظ وغير مسبوقة عن السابق اليوم، إضافة إلى انقطاع بعض الطرقات الرئيسية التي تربط مركز المحافظة بالداخل بفعل الأحداث الراهنة الأخيرة التي تشهدها المنطقة، نتيجة للعدوان التركي على المناطق الحدودية والقرى التابعة لها. مبيناً أن تفاوت الأسعار وارتفاع معدلاتها بالنسبة للمواد الاستهلاكية الجافة كله مرتبط بارتفاع وهبوط سعر صرف الدولار الذي يتحكم فيه التجار، مضافاً: شهدت أسعار اللحوم البيضاء ارتفاعاً في أسعارها حيث سيرى الفروج بين ٨٥٠-٩٧٥ ليرة سورية، أما اللحوم الحمراء والبيض والخضار والفاكهة فارتفعت أسعارها طفيف ومقبول وارتفاعاً عادياً بشكل

قبل أن يقبض الموظفون زيادة رواتبهم.. تجار حماة استقبلوها بزيادات كبيرة على الأسعار

حماة - محمد أحمد خيازي

ليرة، فصارت بـ ١,٠٠٠، ويؤكدون أن السعر غير ثابت فقد حسم صاحب محل مسامحة بحماة قال لـ«الوطن»: ليس بيدنا رفع الأسعار، ونحن لا نرغب برفعها، ولكننا أجبرنا على ذلك، فقد رفعها التجار علينا، واضطرتنا لرفعها، وهو ما أثر في حركة البيع والشراء التي انخفضت بشكل ملحوظ.

مصدر في التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة بيّن للوطن رداً على سؤال لها عن حالة كيفية كبح جماح الأسعار بالأسواق ووضع حد لبعض التجار والباعة الذين يستغفون المواطنين، أنه تم تنفيذ تعليمات الوزارة الواردة في ٢١ الشهر الجاري بضرورة تكثيف الرقابة التمييزية على المحل التجارية وقمع الغش والاحتكار والتلاعب بالأسعار وعدم السماح لأي كان باستغلال المواطنين وسلب زيادة الرواتب منهم التي تشكل قيمة مضافة لرواتبهم المقطوعة. وقال المصدر: لن نتهاون أبداً في تطبيق التعليمات الوزارية والقانون بحق أي مخالف، وأضف: ونهيب بالمواطنين التعاون معنا والإبلاغ عن أي حالة تلاعب بالأسعار أو الامتناع عن البيع من قبل أي بائع قد يتعرضون لها، ولا يخجلوا من الشكوى أو أن يشفقوا على من يسرقهم، وأرقامنا معروفة ودورياتنا متناوبة ومستعدة.

عبر العديد من أهالي وسكان مدينتي حماة وسلمية، عن استيائهم الشديد من الحال الراهنة لأسعار المواد الغذائية الأساسية وغير الغذائية، التي رفعها العديد من التجار والباعة بنسبة ٣٠ بالمئة كما قالوا لـ«الوطن» التي استطلعت آراءهم بزيادة الرواتب وما رافقها من ارتفاعات طارئة بالأسعار، حيث بينوا أن الفرحة بزيادة الرواتب لم تتم بعد، فهم لم يقبضوها ومع ذلك امتصها المستغلون من بعض التجار والباعة الصغار وأضافوا: منذ يوم الخميس الماضي عمد بعض التجار إلى الامتناع عن البيع، ومنهم من أغلق محله، ومنهم من رفع أسعار موارده من دون أي مبرر سوى الجشع!

وقالوا: عبوة الزيت سعة ٧٥٠ مل التي كنا نشترها بـ ٧٥٠ ليرة صارت بـ ١,٠٠٠، وكيلو السكر زاد ٥٠ ليرة والرز ١٠٠ وعلبة السمسة النباتية سعة ٢٤٢ غم زيد سعرها ٢٠٠ ليرة وعلبة المنة الصخرة زيدت ١٠٠ ليرة فصارت بـ ٥٥٠ ليرة. وأضاف المواطنون: وأما أسعار المعلبات والمنظفات والحارم فقد هبت هي الأخرى فبيرة من تلك.. بينما زيد كيلو اللحمة الحمراء ١٠٠٠ ليرة فصارت بـ ١٠٠٠ ليرة وكان قبل أيام باعة القهوة رفعوا سعر الأوقية ٢٠٠

مدير التموين: نريد من التجار أن يكونوا «وطنيين»

اللاذقية - عبيد سمير محمود

«الدولار لا يرحمنا لرحمكم»، عبارة ردها أصحاب محال تجارية في اللاذقية، لعدد من زبائنهم بعد أن عاتبوهم لرفعهم أسعار عدد من المواد الاستهلاكية، لافتين إلى أنهم لا يعتمدون على النشرات التمييزية في بيع المواد وخاصة الأساسية منها.

وأضاف أحد المواطنين إنه وبعد زيادة الرواتب، زادت الأسعار بشكل غير مقبول لترتفع بين ١٠٠-٢٥٠ ليرة في عدد منها، وخاصة الألبان والأجبان والمشروبات كالمتمة والقهوة والشاي والعصائر والمنظفات، إضافة إلى عدد كبير من أنواع المعسل والدخان الذي حلت أسعار الأنواع الأجنبية منه، بجهة ارتباط الأسعار بارتفاع الدولار!

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية إياد جديد، أكد لـ«الوطن»، تكثيف الإجراءات التمييزية من خلال تسيير دوريات حماية المستهلك بمختلف أسواق المحافظة، مشدداً على ضرورة تعاون المواطنين وجميع الجهات للتبليغ عن أي حالة شاذة بالأسواق سواء من الباعة أم من عناصر التموين.

وأضاف جديد: إن التركيز حالياً على توافر المواد في السوق ومنع الاحتكار من بعض ضعاف النفوس، مع الحرص على مراقبة الحركة وملازمة الأسعار ومنع ارتفاعها بشكل غير مبرر حتى لا تمتص زيادة الرواتب.

وخاصة باعة الجملة وامتناعهم عن البيع، أشار مدير التجارة الداخلية، إلى وجود عقوبات قاسية وراعدة لأي حالة احتكار، مبيناً أنه في حال ضبط أي حالة يتم تحويل صاحب المحل إلى القضاء المختص موجوداً مع وجود غرامات مالية تتجاوز المليون ليرة سورية.

في المقابل، لفت جديد إلى ضرورة أن يكون التجار «وطنيين» ويتفاعلوا مع الظروف التي تمر بها بطريقة صحيحة، قائلاً إننا لا نريد لهذه الشريحة أن تخسر وخاصة أنها هي من توفر المواد، ونحن ضامنون لوجودها في السوق بشرط ضمانها عدم التلاعب بالأسعار بطريقة غير مبررة. وأكد جديد توافر جميع المواد في أسواق اللاذقية، مبيناً وجود حالات نقص مادة الزيت النباتي بسبب الاستيراد لا بسبب الاحتكار.